مركز حمورابي

غزة ونهاية النظام القائم على القواعد

ماذا تعني حرب إسرائيل - فلسطين لمستقبل حقوق الإنسان والقانون الدولي

غزة ونهاية النظام القائم على القواعد ماذا تعني حرب إسرائيل - فلسطين لمستقبل حقوق الإنسان والقانون الدولي

بقلم آغنيس كالامارد

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

4 أذار **2023**

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

بعد أكثر من أربعة أشهر من الصراع، اتسمت حملة الانتقام الإسرائيلية ضد حماس بنمط من جرائم الحرب وانتهاكات القانون الدولي. إن المبرر الأسرائيلي المعلن لحربها في غزة هو القضاء على حماس، المسؤولة حسب الرؤية الاسرائيلية عن الجرائم التي ارتكبت خلال هجومها على إسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر

ردا على ذلك ، هجرت إسرائيل الفلسطينيين قسرا ، وفرضت ظروفا تركت مئات الآلاف دون الضروريات الإنسانية الأساسية. وقد نفذت هجمات عشوائية وغير متناسبة ومباشرة على المدنيين و" الأعيان المدنية " ، مثل المدارس والمستشفيات. وقتل نحو 28,000 فلسطيني معظمهم من النساء والأطفال. وقد دمرت أجزاء واسعة من غزة ؛ وخمس بنيتها التحتية ومعظم منازلها تضررت أو دمرت الآن ، مما جعل المنطقة غير صالحة للسكن إلى حد كبير. فرضت إسرائيل حصارا طويل الأمد ، وحرمت الفلسطينيين من الغذاء الكافي ومياه الشرب والوقود والوصول إلى الإنترنت والمأوى والرعاية الطبية: وهي إجراءات ترقى إلى مستوى العقاب الجماعي. أن سكان غزة محتجزون في ظروف لا إنسانية ومهينة ، وتعترف إسرائيل بأن بعض المعتقلين قد ماتوا بالفعل. وفي الوقت نفسه، ازداد العنف ضد الفلسطينيين من جانب القوات الإسرائيلية والمستوطنين بشكل ملحوظ في الضفة الغربية .

قامت الولايات المتحدة والعديد من الدول الغربية بدعم إسرائيل، وقدمت المساعدة العسكرية، وعارضت الدعوات إلى وقف إطلاق النار في الأمم المتحدة ، ووقف تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين . تم رفض قضية الإبادة الجماعية التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية، حتى مع استمرار المذبحة بالظهور للعيان . إن التواطؤ الدبلوماسي اليوم في أزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية الكارثية في غزة هو تتويج لسنوات من اهتراء سيادة القانون الدولي والنظام العالمي لحقوق الإنسان. بدأ هذا التفكك بشكل جدي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، عندما شرعت الولايات المتحدة في "الحرب على الإرهاب"، وهي الحملة التي ساهمت في تطبيع فكرة مفادها أن كل شيء مباح في ملاحقة "الإرهابيين". ولمواصلة حربها في غزة، تستعير إسرائيل الأخلاقيات والاستراتيجية والتكتيكات من هذا الإطار، وتفعل ذلك بدعم من الولايات المتحدة .

يبدو الأمر كما لو أن الدروس الأخلاقية الخطيرة من المحرقة ، من الحرب العالمية الثانية ، قد نسيت تماما ، ومعها جوهر مبدأ "لن تتكرر مرة أخرى" منذ عقود. أن الفكرة العالمية المحتومة هي أما حماية الجميع أو لا تحمي أي منا.

إن هذا التفكك ، الظاهر في تدمير غزة ورد فعل الغرب عليها ، يشير إلى نهاية النظام القائم على القواعد وبداية حقبة جديدة .

عصر العالمية

العالمية ، والمبدأ القائل بأننا جميعا ، دون استثناء ، نتمتع بحقوق الإنسان على قدم المساواة ، بغض النظر عمن نحن أو أين نعيش ، تكمن في صميم النظام الدولي لحقوق الإنسان. وكان أساس اتفاقية الإبادة الجماعية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، اللذين اعتمدا في عام 1948 ، واستمر في توجيه وسائل جديدة للمساءلة على مر السنين ، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية ، التي أنشئت في عام 2002. ظلت هذه البنية التحتية القانونية متماسكة لعقود من الزمن، وقد ساعدت في ضمان وفاء الدول بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. لقد حددت حركات حقوق الإنسان على مستوى العالم وعززت أعظم إنجازات حقوق الإنسان في القرن العشرين.

قد يجادل أحد منتقدي هذا النظام بأن الدول لم تتحدث عن العالمية سوى بالكلام المعسول. يزخر القرن العشرون بأمثلة على الفشل في الحفاظ على الكرامة المتساوية للجميع: العنف المستخدم ضد أولئك الذين يدافعون عن إنهاء الاستعمار ، وحرب فيتنام ، والإبادة الجماعية في كمبوديا ورواندا ، والحروب التي أعقبت تفكك يوغوسلافيا ، وغيرها الكثير. وتشهد جميع هذه الأحداث على وجود نظام دولي متجذر في عدم المساواة والتمييز الممنهجين أكثر منه في عالميته. يمكن للمرء أن يؤكد أن العالمية لم تطبق أبدا على الفلسطينيين لسبب وجيه ، فقد عبر عنهم الباحث الفلسطيني الأمريكي إدوارد سعيد ، بأنهم كانوا ، منذ عام 1948 ، "ضحايا الضحايا ، لاجئي اللاجئين" .

أن مصير العالمية لا يكمن في أيدي أولئك الذين يخونونها ، بل باعتباره مشروعًا طموحًا دائمًا للبشرية ، تكمن قوته أولاً وقبل كل شيء، في إعلانه المستمر وفي دفاعه المستمر. طوال القرن العشرين، تعرض مبدأ العالمية لانتكاسات لا حصر لها، ولكن الاتجاه الشامل كان نحو إعلانه وتأكيده والدفاع عنه. لكن هذا تغير في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، مع إطلاق العنان للحرب على الإرهاب في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر المأساوية .

التشمير عن السواعد (خلع القفازات)

على مدى السنوات العشرين الماضية ، تم اعتماد عقيدة وأساليب "الحرب على الإرهاب" أو تقليدها من قبل الحكومات في جميع أنحاء العالم .لقد تم نشرهم لتوسيع نطاق إجراءات الدولة «للدفاع عن النفس» ومطاردة، بأقل قدر من القيود، أي أشخاص أو سلطات يُعتقد أنها مبرره لتصنف تحت «تهديد إرهابي» الذي تم تعريفه بشكل غير دقيق ولكنه مطبق على نطاق واسع . إن الخسائر الهائلة التي لحقت بالمدنيين في غزة والتي ارتُكبت باسم الدفاع عن النفس ومكافحة الإرهاب هي نتيجة منطقية لهذا الإطار، الذي أفسد القانون الدولي وكاد أن يفككهُ ، ومعه مبدأ العالمية .

أسفرت الغارات الجوية الأمريكية في أفغانستان والعراق وباكستان والصومال وسوريا عن خسائر فادحة في صفوف المدنيين . وكان الجيش الأمريكي يزعم دوماً أنه اتخذ الخطوات اللازمة لحماية المدنيين، ولكنه لم يقدم تفسيرا يذكر لكيفية تمييزه للمدنيين عن المقاتلين ، ولماذا قتل هذا العدد الكبير من المدنيين ، إذا ما تم تمييزه بشكل صحيح .

كانت الحكومات في جميع أنحاء العالم تعتمد على هكذا أساليب على مدى العشرين سنه الماضية . ففي سوريا ، أدت التفجيرات الروسية المستمرة للبنية التحتية المدنية إلى مقتل الآلاف من المدنيين. ومع ذلك ، في الحالات التي وثقتها منظمة العفو الدولية ، زعمت السلطات الروسية أن قواتها المسلحة تضرب أهدافا "إرهابية" ، حتى عندما كانت تدمر المستشفيات والمدارس والأسواق. كما تم تبرير غزو روسيا لأوكرانيا عام 2022 بالأستنادات الزائفة في الدفاع عن النفس واستثناءات من حظر استخدام القوة. أدت هجماتها العشوائية إلى سقوط آلاف الضحايا المدنيين ، وسط أدلة متزايدة على ارتكاب جرائم بموجب القانون الدولي ، مثل التعذيب والترحيل والنقل القسري والعنف الجنسي والقتل غير القانوني. واستندت الصين أيضا إلى "الحرب ضد الإرهاب" لتبرير حملتها القمعية الواسعة النطاق على الأويغور والكازاخستايين وغيرهم من الأقليات العرقية ذات الأغلبية المسلمة في شينجيانغ ، مما أدى إلى ارتكاب جرائم ضد الإنسانية .

إن قصف إسرائيل المكثف لغزة له جذور أعمق في التاريخ من "الحرب على الإرهاب" الطويلة الأمد ، بما في ذلك طرد ما يقرب من 750,000 فلسطيني من منازلهم عام 1948 ، والتي أصبحت تعرف باسم "النكبة " أو الكارثة. لكنه أيضا مظهر شامل في القرن الحادي والعشرين لتآكل القانون الدولي حيث تم احترام القليل من القيود التي وضعها نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية: ليس تلك الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، أو في القانون الدولي لحقوق الإنسان ، أو حتى بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية ، كما جادلت جنوب إفريقيا .

أين هو الاحتجاج ؟

مباشرة بعد 7 أكتوبر ، أدانت الحكومات الغربية هجمات حماس وأعربت عن دعمها غير المشروط لإسرائيل ، وهو رد مفهوم ويمكن التنبؤ به على الرعب الذي لحق بسكان دولة حليفة. لكن كان يجب عليهم تغيير خطابهم بمجرد أن أتضح أن قصف إسرائيل لغزة كان يقتل الآلاف من المدنيين . كان على جميع الحكومات ، وخاصة تلك التي لها تأثير على إسرائيل ، أن تندد بشكل لا لبس فيه وعلني بأعمال إسرائيل غير القانونية وتدعو إلى وقف إطلاق النار ، وعودة جميع الرهائن ، والمساءلة عن جرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات من كلا الجانبين .لم يحدث أي من ذلك. خلال الشهرين الأولين من الحرب، قللت إدارة بايدن إلى حد كبير من أهمية الخسائر في الأرواح في غزة. وفشلت في إدانة التفجيرات الإسرائيلية التي لا هوادة فيها والحصار المدمر. ولم تعترف بسياق الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، بما في ذلك 56 عامًا من الاحتلال العسكري الإسرائيلي، وبدلاً من ذلك أنظمت الى الأطارالإسرائيلي لمكافحة الإرهاب .

ومع استمرار الحرب ، دافعت إدارة بايدن عن تكتيكات إسرائيل. وردد بعض مزاعم إسرائيل التي لم يتم التحقق منها والتي رفضت لاحقا بشأن فظائع حماس. بالرغم من أن الولايات المتحدة أصبحت في نهاية المطاف أكثر صراحة بشأن حماية المدنيين الفلسطينيين ، إلا أنها رفضت دعم الخطوات الرئيسية التي من شأنها أن تساعد في إنقاذ حياتهم. بدلا من ذلك ، في الأمم المتحدة ، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضد قرارات مجلس الأمن التي تدعو إلى فترات توقف إنسانية للحرب. وفي 22 ديسمبر / كانون الأول فقط ، سمح مجلس الأمن .

من خلال امتناعه عن التصويت ، بتبني قرار توفيقي يدعو إلى "اتخاذ خطوات عاجلة للسماح فورا بوصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق" إلى غزة و "تهيئة الظروف لوقف دائم للأعمال العدائية". وأضاف: "لم يسبق لها مطلقا وقف عمليات نقل الأسلحة إلى إسرائيل .

في غضون أيام من حكم محكمة العدل الدولية ودعواتها إلى اتخاذ إجراءات مؤقتة لمنع الإبادة الجماعية في غزة، ألغت الولايات المتحدة وعدد من الحكومات الغربية الأخرى التمويل لوكالة الأمم المتحدة للإغاثة والتشغيل، التي توفر شريان حياة للناس في غزة. إن هذا القرار لا يتجاهل المخاطر الواضحة المترتبة على الإبادة الجماعية فحسب؛ بل يعمل على تضخيمها وتسريعها. إن مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى ونفوذها على إسرائيل يعني أن واشنطن في وضع فريد لتغيير الواقع على الأرض في غزة. تستطيع الولايات المتحدة، أكثر من أي دولة أخرى، أن تمنع حليفتها الوثيقة من الاستمرار في ارتكاب الفظائع. لكنها اختارت حتى الآن ألا تفعل ذلك .

هذا النمط من السلوك له تكلفة باهظة. وعلى حد تعبير أحد دبلوماسيي مجموعة السبع: "لقد خسرنا المعركة في الجنوب العالمي بكل تأكيد. لقد ضاع كل العمل الذي قمنا به مع الجنوب العالمي (بشأن أوكرانيا). ... انسَ القواعد، انسَ النظام العالمي. لن يستمعوا إلينا مرة أخرى ".

تغيير العصور

على الرغم من تكرير الأحداث التي جرت في غزة والتي أظهرت أستخفافاً شديداً للقانون الدولي، فإن الحرب هناك قد تكون بمثابة إشارة إلى إغلاق الستار. إن خطر الإبادة الجماعية، وخطورة الانتهاكات المرتكبة، والمبررات الواهية التي يقدمها المسؤولون المنتخبون في الديمقراطيات الغربية، تنذر بتغير العصور. إن النظام القائم على القواعد والذي حكم الشؤون الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في طريقه إلى الزوال، وربما لا تكون هناك عودة إلى الوراء .

إن العواقب المترتبة عن هذا التخلي واضحة للغاية: المزيد من عدم الاستقرار، والمزيد من العدوان، والمزيد من الصراع، والمزيد من المعاناة. لا يحقق العنف سوى مزيداً من العنف. ستجلب نهاية النظام القائم على القواعد أيضًا غضبًا منتشرًا وملموساً عبر جميع طبقات المجتمع، في جميع أنحاء الأرض، باستثناء أولئك الذين هم في وضع يسمح لهم بجني أي مكافآت ملطخة يمكن استخراجها من النظام الدولي المتداعي .

لكن يمكن اتخاذ خطوات لتجنب هذا السيناريو الأسوأ. وهي تبدأ بالوقف الفوري لجميع العمليات العسكرية التي تقوم بها كل من إسرائيل وحماس ، والإفراج الفوري عن جميع الرهائن المدنيين المتبقين الذين تحتجزهم حماس وجميع الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل بشكل غير قانوني ، ورفع الحصار عن غزة. ويجب أن تنفذ التدابير المؤقتة التي اتخذتها محكمة العدل الدولية لمنع الإبادة الجماعية في غزة تنفيذا كاملا . يجب على إسرائيل وأكبر داعميها ، الولايات المتحدة ، أن يقبلوا بأن الهدف العسكري المعلن المتمثل في تدمير حماس قد تسبب في تكلفة باهظة على أرواح المدنيين والبنية التحتية ، والتي من المحتمل ألا يكون لها ما يبررها بموجب القانون الدولي. ومن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن يتصرف المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بشكل حاسم لإصدار لوائح الاتهام بشأن الجرائم التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع .

ولا يمكن معالجة المظالم التاريخية ولا التوقعات الطويلة الأجل للسلام في الشرق الأوسط، والتي يمكن القول إنها أبعد من ذلك، بدون عملية دولية وشاملة تحدد تفكيك نظام الفصل العنصري الإسرائيلي وتسمح بحماية أمن وحقوق جميع السكان .

إن الذكريات المؤلمة للأخطاء، سواء الأخيرة أو التي حدثت منذ فترة طويلة، يمكن أن تساعد في إنقاذ الأرواح اليوم، وكذلك في المستقبل، في إسرائيل، وفي الأراضي الفلسطينية، وخارجها. ومع ذلك، يجب أن تبدأ هذه العملية على الفور، لأن الوقت ينفد. إذا كان التاريخ يعيد نفسه بالفعل، كما يُقال لنا في كثير من الأحيان، فينبغي لنا أن نعتبر أنفسنا حذرين للغاية. ومع احتمال أن يكون التطبيق العالمي للقانون الدولي في سكرات الموت، ولا شيء سيحل محله سوى المصالح الوطنية الوحشية والجشع المطلق، فإن الغضب الواسع النطاق يمكن استغلاله، وسوف يتم استغلاله من قبل الكثيرين المستعدين لتعزيز عدم الاستقرار على نطاق أوسع وعالمي .

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

hcrsiraq

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية